ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

مسارات تحول الدولة: بين تأثير الترتيبات المؤسسية ومبادئ الحوكمة.
- دراسة نظرية تحليلية من منظور النقاش النيوليبرالي والنيومؤسسي –

Paths of State Transformation: Between the Impact of Institutional Arrangements and Principles of Governance
-An analytical study from perspective of Neo-liberalism and Neo-institutionalism discussion -

د. شلغوم نعيم

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر)، n.chelghoum-univ-setif2.dz

تاريخ الإستلام: 15/ 01/ 2022 تاريخ القبول: 11/ 09/ 2022 تاريخ النشر: 30/ 09/ 2022

ملخص:

تتناول هذه الدراسة كيفية تحول الدولة من منظور الجدل والنقاش النظري الدائر بين الليبرالية الجديدة (Neo libéralism) والمؤسساتية الجديدة (Neo -institutionnalism) حول طبيعة هذ التحول وانعكاساته على بنية ووظائف الدولة، الأمر الذي يستدعي التعامل معها من منظور الحوكمة من جهة والمؤسساتية التاريخية من جهة أخرى التي تسلط الضوء على جوانب الاستمرارية والتغيير في بنية الدولة وأدوارها.

بناءا على هذا تسعى هذه الورقة البحثية إلى فهم كيفية حدوث تحول الدولة والمسارات التي تأخذها وقد توصلنا إلى نتائج مفادها أن تحول الدولة يأخذ ثلاثة مسارات محتملة وهي: مسار التحول الجذري للدولة، مسار إعادة إنتاج منظومة الدولة القائمة يتجه للاستمرار أكثر من التغيير، مسار التحول التدريجي ويعتبر المسار الأنسب والمقبول لأن الدولة لا تقبل التغييرات الثورية والفجائية وإنما بحاجة إلى التحول التدرجي للمؤسسات.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة ؛ المؤسسات ؛ التعديل الهيكلي ؛ التبعية للمسار ؛ التغيير المؤسسي.

***

Abstract:

This study addresses the modality of the transformation state from the perspective of controversy and theoretical discussion between neoliberalism and neo institutionalism. Through this discussion, we shed light on aspects of continuity and change in the structure and functions of the state in View it from the perspective of governance and historical institutionalism which sheds light on the aspects of continuity and change in the structure of the state and its roles.

Based on that The study aims to understand how the state transformation in view of Institutional Change which lead to Three possible paths. Firstly, the path of radical transformation in the institutions. The path of reproduction existing institutions. The third path is the gradual transformation of the institutions of the state.

Keywords: Governance ؛institutions ؛ Structural adjustments؛ path dependency; Institutional change.

I. مقدمة

في ظل التحولات الجذرية المترتبة عن انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة نالت مسألة إعادة هندسة الدولة وصياغة أدوارها اهتماما أكاديميا برز من خلالها نقاش نظري بلورة منظور تحولات الدولة (Transformations of the state) الذي أصبح يشكل مادة علمية ونظرية تسلط الضوء على التغيرات التي تعتري منظومة الدولة و سياساتها العامة، مع التركيز على السبل المؤدية إلى معالجة الأزمة البنيوية للنموذج الفيبري التقليدي للدولة وكيفية التحول إلى نموذج جديد للدولة.

في خضم هذه التحولات الجذرية التي إجتاحت العالم طرحت مسألة ومدى قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة في هذا السياق برزت منظورات "دولتية" حاولت تقديم تصورات جديدة تتماشى مع روح التحولات الجديدة التي أفرزتها العولمة ونظام اقتصاد السوق، تناولت كيفية إحداث التحول في بنية وأدوار الدولة أثارت بذلك في السنوات الأخيرة جدل النظري حول الطريقة المثلى لإحداث هذا التحول بتحليل التغيرات التي يمكن ان تطرأ على الدولة، في هذا الشأن دار نقاش نظري بين رواد الليبرالية الجديدة Neo-liberalism) والمؤسساتية الجديدة (Neo-institutionnalism) الذي تناول كيفية إحداث التغيير والتحول في بنية الدولة وأدوارها.

إن إدراج النقاش النظري الدائر بين الليبرالية الجديدة و المؤسساتية الجديد في صلب هذه الدراسة ليس ترفا نظريا بقدر ما هو يلامس الأبعاد الوجودية للدولة نفسها بمعالجة الأزمة البنيوية للدولة المتفاقمة والسعي من خلاله إلى بلورة رؤية واقعية لمعالجتها وإلى استشراف البدائل التي يتم استنباطها من هذا النقاش الدائر، هذا ما يحيلنا إلى طرح إشكالية الدراسة التي تنطلق من تساؤل مفاده : إلى أي مدى تؤثر الترتيبات المؤسسية ومبادئ الحوكمة في تحديد مسارات تحول الدولة ؟ ما مدى تأثير الحوكمة في إحداث تحول الدولة؟ هل الترتيبات المؤسسية تشكل تحديا لتحول الدولة؟ هل تحول الدولة يحدث وفق ديناميكية ثورية متغيرة أم بطريقة "استاتيكية" تدرجية؟ ما هو المسار الذي يمكن ان يؤدي إلى بلورة نموذج دولتي جديد؟

1- 1- فرضيات الدراسة :

- كلما كان الإطار المؤسسي للدولة قويا كلما أدى ذلك بلورة نموذج دولتي جديد.
- كلما كان تأثير منظور الحوكمة قويا كلما أدى إلى ذلك إلى تزايد تحديات تحول الدولة.

1-2- أهداف الدراسة: يتمحور الهادف الرئيس لهذه الدراسة في تسليط الضوء على واقع الدولة في ظل التحولات والتحديات العالم الجديدة ، والتي تستدعي التعامل معها بصياغة إطار نظري واقعي يساعدنا على فهم كيفية حدوث تحول الدولة والمسارات التي تأخذها، إلى جانب معرفة المسار الملائم الذي يؤدي إلى بلورة نموذج جديد للدولة خاصة في البلدان النامية .

1-3- منهجية الدراسة: على ضوء تعدد زوايا وعناصر مشكلة الدراسة وفرضياتها يستلزم اعتماد مجموعة من المناهج لبلورة تحليل متكامل ينسجم منهجيا مع فلسفة البحث العلمي لبناء تصورات وتقديم تعميمات ما يتطلب توظيف مجموعة من المناهج والمقتربات توجه هذا البحث نحو بلوغ أهدافه العلمية، منها المنهج الوصفي التحليلي: يعد هذا المنهج الأكثر استخداما باعتباره يقوم على جمع المعلومات الكافية والدقيقة عن الظاهرة المراد دراستها عبر فترة زمنية معينة، من هنا تبرز أهمية هذا المنهج بالنسبة لهذه الدراسة بجمع البيانات والحقائق المتعلقة بها اومن خلاله يتم توصيف عملية تحول الدولة، إلى جانب المنهج المقارن الذي أعتمد بصورة ضمنية وعلى نطاق محدود عند الإشارة إلى مسارات تحول الدولة في البلدان الغربية والنامية التي تختلف من حيث تشكيل الدولة وتطورها، وهذا ما يسمح بفهم وتحديد أوجه التشابه والاختلاف وتفسيرها، في هذا الإطار تم اعتماد الاقتراب المؤسسي الجديد الذي يركز على تحلل المؤسسات التي تعكس

قيم وتصورات الفاعلين بداخلها، كما أن أهمية هذا الاقتراب بالنسبة لهذه الدراسة لأنه يقدم شروحات وتفسيرات مفصلة حول مؤسسات الدولة من حيث هدف تكوينها وكيفية تطورها والآليات لمتبعة في المحافظة على بقاء أبنيتها وهياكلها.

أولا: الأسس المفاهيمية والنظرية للدراسة.

في ضوء النقاش الدائر بين النظرية المؤسسية التاريخية والنظرية الليبرالية الجديدة حيث تم التركيز على دور الدولة فالمؤسسية رأت أن الدولة المركزية التي تقوم على مؤسسات فعالة هي الأكثر سيطرة على الاقتصاد والسياسة فقد حظيت فكرة القوة أو السيطرة الاقتصادية باهتمام كبير لدى مفكري المدرسة المؤسسية، وبالتالي فإن دور الحكومة بشكل عام وخاصة الإقتصادي منها كان محورياً في دراسات هذه المدرسة، أما الليبراليون الجدد فقد أشاروا إلى الدولة التي تحقق العدالة وتعطي مساحات كبيرة من الحرية في ذات الوقت فتشير إلى أهمية اقتصاد السوق و العمل بحرية، و التخلص من العبء الثقيل للدولة و أجهزتها البيروقراطية التي تم النظر إليها على أنها من أسباب الأزمة، و التخلي عن كل الالتزامات السابقة للدولة مثل برامج الرعاية الاجتماعية و التأمين و إعانة البطالة ، أما فيما يتعلق بالتوجهات عبر القومية فالمدرسة المؤسسية رأت أن الاختلافات والتشابهات السياسية والمؤسسية تمثل اساس الصراع والتعاون، بينما الليبراليون الجدد ركزوا على الحلول الفردية والمنافسة العالمية كأساس للعلاقات عبر القومية ومواجهة التحديات.

1. الحوكمة كمرجعية لتحول الدولة:

عرفت الأفكار النيولبيرالية لكل من "فون هايك" و "ميلتون فريدمان" انتشارا واسعا وأحدثت زخما كبيرا مع مطلع عقد التسعينيات في الأوساط الأكاديمية وفي دوائر صنع القرار في البلدان الغربية، وتنطلق هذه الأفكار من مسلمة مفادها أن تطبيق الإصلاحات الجذرية وفقا لأسلوب "العلاج بالصدمة" سوف يؤدي إلى إحداث تغييرات جذرية في منظومة الدولة تفضي إلى تحريرها من العبء السياسي والاقتصادي الذي خلفه نموذج دولة الرفاه من خلال الأخذ بمبادئ الحوكمة التي تجعل الدولة مجرد فاعل ثانوي من بين فواعل متعدد يستوجب منها الأخذ بوصفة وتوصيات المؤسسات المالية الدولية التي تجعل الدولة ناجحة جدا ومستقرة ويحكمها نظام ديمقراطي يستند إلى أسس ومعايير الحوكمة التي تعطي قوة لمفهوم الشبكات الذي يعني أنه في حالة فشل الحكومة في سياسة ما مع وجود مجتمع مدني قوي وقطاع خاص قوي يمكن أن تشترك هذه الأطراف معا لإنجاح هذه السياسة (جمعة، 2003، صفحة 51) .

في هذا الإطار طرح الليبراليون الجدد النافذين في المؤسسات المالية الدولية مصطلح الحوكمة (**Governance**)اعتبر كمنظور دولتي جديد وبديل للمنظور التقليدي للدولة الوطنية بوصفها العدو الأكبر للتنمية ومصدر الأزمات ما يتطلب تغييرها جذريا، لهذا اعتمدت الحوكمة كإطار ومرجعي للإصلاح لإحداث التغيير الجذري والعميق في بنية الدولة وأدوارها من خلال الاستناد إلى منطق حديث يتسم بانفتاح مؤسسات الدولة على المواطن عبر توسيع مجال المشاركة لجميع الفاعلين وبتفعيل المسائلة وتكريس حكم القانون.

استنادا إلى هذه الخلفية يشير مصطلح الحوكمة في الأدبيات الفرنسية والأنجلوساكسونية إلى مدلول الحكم أو تدبير الشأن العام، ومنذ ما نهاية عقد ثمانينيات القرن الماضي أصبح مفهوم الحوكمة الجيدة متداولا على الصعيد الدولي، هذا المفهوم الذي يستند إلى بعد فكري وإيديولوجي استخدم كإطار لتحليل يتجاوز المنظورات السابقة يؤسس لمنظور دولتي جديد يستمد جذوره الإبستمولوجية من المقاربات

النيومؤسسية التي تطورت ضمن العلوم الاقتصادية وعالم الأعمال والمستوحى من الأفكار النيومؤسسية سرعان ما انتقل إلى حقول معرفية أخرى لاسيما العلوم السياسية خصوصا ضمن حقلي السياسات العامة من خلال طرح مفهوم شبكة السياسات وحقل الإدارة العامة بظهور مفهوم التسيير العمومي الجديد حيث يستخدم هذه المفاهيم التي تقوم على افتراضات اقتصادية كمنظورات معيارية لإصلاح الدولة من جهة وكمنظورات تحليلية تتجاوز المنظور العقلاني القانوني الفيبري من جهة أخرى (بروسي، 2013، صفحة 64) .

تركز أدبيات الحوكمة على أهمية وضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا من أجل تحقيق الجودة الشاملة وضمان أكبر قدر ممكن من الاستجابة لطموحات المواطنين بشكل مناسب (البلي، 2016، صفحة 211) ، في هذا الصدد يعرف "يان كوامنس" عملية الحوكمة بأنها" أنماط الفعل التنظيمي المتعدد بدل الفعل الدولتي فقط، حيث يتم تقاسم السلطة في مجال التسيير العمومي بين الدولة والمنظمات المستقلة عنها بالابتعاد عن الفكرة التقليدية للحكومة الرشيدة و تجاوز النموذج التقليدي الذي يجعل من تسيير الشؤون العامة من الصلاحيات الحصرية للسلطات السياسية، بتبني مقتربا تعدديا وتفاعليا للسلطة بمعنى أن يكشف على تنوع الفاعلين الذين يتدخلون أو يمكنهم التدخل في تسيير الشؤون العامة، ووفقا لتعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) لسنة 1997 "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ويشمل الآليات والعمليات التي من خلالها يعبر المواطنون عن مصالحهم " (بوريش، 2017، الصفحات 07-56 .).

بفضل هذه الإسهامات أصبح مفهوم الحوكمة يمثل آلية جديدة لتدبير أنشطة الشأن العام والخاص للدول باعتبارها فاعلا أساسيا في التنمية الاقتصادية من جهة والتنمية السياسية والاجتماعية من جهة أخرى، لتحقيق هذا المسعى بدأت المنظمات والمؤسسات المالية الدولية منذ سنة 1989 بطرح مفهوم الحكم الجيد، حيث بدأ البنك الدولي بطرح مبادئه على انسحاب الدولة التي لم تعد قادرة على أداء دور كبير في السوق، على هذا الأساس تم حصر دورها في تحديد قواعد اللعبة، وبدا ذلك أكثر وضوحا منذ سنة 1994حيث رأى خبراء البنك الدولي أن الدولة تؤدي دور رئيسي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لكن بوصفها شريك و محفز، واقروا بضرورة إصلاح الدولة كشرط عمل مسبق لأي عملية من أجل التنمية، و بذلك يكون إصلاح الدولة إعادة تنشيط مؤسسات الدولة وجعلها أكثر فعالية و أكثر ملائمة لأداء دورها عبر تكريس مفهوم التسيير العمومي الجديد في مجال التسيير الإداري العمومي (Boutaleb, 2010, pp. 36-37)

بهذا الخصوص حدد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) لسنة 1997 الأسس والمعايير التي تقوم عليها الحوكمة وهي: الكفاءة، الفعالية ،المساواة ، المسائلة ، المشاركة ، الشفافية وحكم القانون، إلى جانب هذا تتضمن الحوكمة أبعادا ثلاثة وهي: (شكل النظام السياسي) هياكل والمؤسسات، (إدارة العملية السياسية) اتخاذ القرارات من أجل استغلال موارد الدولة لتحقيق التنمية فيها وقدرة الحكومة على تخطيط وتنفيذ سياساتها العامة (بوحنية، 2016، صفحة 252).

على ضوء هذا يتضح أن أزمة التنمية في الدول النامية هي أزمة حكامة بالدرجة الأولى بسبب فساد النظم السياسية وضعف التسيير، ولمعالجة هذا الوضع بلورت الحوكمة تصورا جديدا لكيفية إدارة الدولة وصنع السياسات يتطلب إعادة النظر في كيفية إدارة مؤسسات الحكم - آليات ومؤسسات صنع القرار في الدولة- لبلورة نموذج دولتي جديد.

وعلى الرغم من هيمنة الطرح النيوليبرالي طيلة عقد التسعينيات إلا أنه عرف أفولا وتراجعا نظرا للخيبات والمخلفات السلبية التي تركتها هذه الأفكار في البلدان النامية نتيجة فشل تحول الدولة مما فتح المجال أمام بروز نقاش نظري جديد جاء كرد فعل لرواد النظرية الفيبرية الجديدة والمؤسساتية الجديدة

اللتان تعتبران الدولة كيان مركزي ومؤسسي يعمل على التنسيق الجيد بين وكالاتها، في هذا السياق قدم رواد المؤسساتية الجديدة تصورا ناشئا للدولة مركزا على أهمية مؤسساتها، وقدموا بذلك منظورا جديدا للدولة يسمح بتفسير كيفية تحولها من خلال التغيير المؤسسي الذي على ضوئه على ضوء يمكن تفسير بطء وتيرة التنمية وأزمة الديمقراطية في البلدان النامية ومدى قدرة الدولة على مواجهة هذه التحديات المشتركة بتأكيدهم على أهمية استمرارية الدولة وبقائها وتحولها بطريقة تدريجية التي تسمح بتكييف مؤسسات وجعل الدولة قادرة على الصمود أمام التحولات الجذرية على الصعيدين الداخلي والخارجي و مواجهة تأثيرات العولمة واقتصاد السوق وبالمحافظة على خصائصها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2- المؤسساتية كإطار لبقاء واستمرارية الدولة:

تعتبر المؤسساتية الجديدة تيارا فكريا ونظريا جديدا ومنهجا للتحليل السياسي يتمتع بإقبال واسع ومتزايد في أوساط الباحثين والمحللين في علم السياسة وعمل هذا المنظور على تطوير مفهوم الدولة مقدمة في ذلك إسهامات أكاديمية جعلته يحتل- مع نهاية الثمانينات- مكانة هامة لدى الأوساط الأكاديمية اندرجت أبحاثها ضمن شعار "العودة إلى الدولة" أين عاد الحديث مرة أخرى عن أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات كعامل تفسيري للظواهر التغيير المؤسسي وهو ما تمثل في ظهور" المؤسسية الجديدة" التي ارتبط ظهورها بأكثر من دافع يتعلق بسياقات الواقع الذي يستم بـ :

2-1- تجدد الاهتمام بدراسة الدولة في إطار المدرسة التي سميت بـ "statism."

2-2- الاستجابات المختلفة التي قدمتها الدول في التعامل مع التحديات والأزمات الاقتصادية خلال الـ 70 و80، والتي لعبت فيها المؤسسات دورًا كبيرًا.

2-3- مراجعة السياسات العامة للدول الكبرى خلال الـ80 وما تطلّبته من الحديث حول إعادة البناء المؤسسي وأثر ذلك على دور الدولة وإصلاح القطاع العام (مركز رؤيا للبحوث والدراسات،، 2017)

كما تستند المؤسساتية الجديدة في تحليلها السياسي على كيفية تطبيق التحليل المؤسسي على دراسات قدرات الدولة معتبرة أن الدولة قادرة على تحقيق أهدافها الخاصة من خلال بحيث تلعب الأطر المؤسسية التي تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد قدرتها (Bel, 2002 , p. 05) ، ولعل أن السمة الأساسية التي تتسم بها المؤسسات أنها توضع في الغالب على نحو يجعلها صعبة التغيير من أجل الثبات أمام حالات التداول السياسي والتقليل من أخطار التقلبات السياسية المستقبلية التي تكون ضرورّة غير معلومة حين وضع المؤسسات فجمود المؤسسات يعتبر إذًا عند بول بيرسون أحد العوامل المشجعة على الاستمرار في الطرق السابقة والراهنة (بلحاج.، 2015، صفحة 241)، إلى جانب هذا تشكل المؤسسات قواعد وآليات وإجراءات بما في ذلك القواعد اللعبة السياسية تشكل الاطر التنظيمية التي تتفاعل من خلالها القوى أو الاطراف الفاعلة على الساحة السياسية هذه المؤسسات قد تكون رسمية أو غير رسمية (القصبي، 2007، صفحة 143)

وقد سعت هذه النظرية باتجاهاتها الثلاثة: المؤسساتية التاريخية، المؤسساتية الاجتماعية، مؤسساتية الخيار العقلاني إلى شرح وتفسير الدور الذي تلعبه المؤسسات في المخرجات الاجتماعية والسياسية (جيلالي، 2014، صفحة 07). وهنا أكدت الدراسات المهتمة بالمؤسسات وعلى رأسها الباحثة "تيدا سكوبول" التي مهدت لظهور مجالا خصبا للدراسة لدى رواد "النظرية المؤسسية الجديدة" التي تقر بأن الأشياء الجامدة لا "تتصرف لوحدها" معيدة الاهتمام لمفهوم استقلالية الدولة بوضع المؤسسات في صلب التحليل بتتبع كيفية تأثير بعض التصميمات المؤسسية في تحديد تفضيلات الفاعلين وفي مسارات التداول السياسي وتعمل

المؤسسات على التعزيز النسبي لسلطة الدولة لمواجهة المجتمع والفاعلين غير الحكوميين وبالرفع من قدرات الدولة بإتباع سياسات معينة لتحقيق أهداف محددة (Ante, 2008, pp. 23-24)

إستنادا إلى هذه الأفكار اكتسب التحليل المؤسسي مكانة بارزة في العلوم الاجتماعية المعاصرة إلا الأدبيات الكثيرة المتراكمة لم توفر لنا إلا القليل من التوجيهات الثرية لفهم عملية التغيير المؤسسي، وفي إطار هذا التحليل توجد نظريات تفسر جيدا سبب ظهور أنواع مختلفة من التكوينات المؤسسية الأساسية(الدساتير وأنظمة الرفاهية وترتيبات حقوق الملكية) في حالات معينة وفي أوقات معينة، كما توجد نظريات تفسر الفترات الحاسمة عندما يتم خلالها تغيير هذه الأطر المؤسسية بصورة جذرية واستبدالها بأخرى جديدة بشكل كلي، ورغم ذلك الإسهامات التي قدمتها إلا أنها ما زالت تفتقر إلى الأدوات المفيدة بنفس القدر لتفسير التطور التدريجي للمؤسسات بمجرد إنشائها (Thelen, . 2010, p. 02)

من الملفت للانتباه أن التغيير المؤسسي التدريجي لقي اهتمامًا كبيرا رغم أنه لم يكن محورًا مركزيًا للتفسير في العلوم الاجتماعية سابقا أين كان معظم المحللين المؤسسيين ينظرون إلى هذا التغيير أنه يحدث فقط خلال فترات التحول الجذري المفاجئ ولم يوضحوا الكيفية التي تتغير بها المؤسسات السياسية، رغم أن حلقات من الاضطرابات المؤسسية تحدث على ما يبدو بشكل تراكمي تستغرق وقتا وفق تعديلات صغيرة أين تتراكم لتحدث تحول مؤسسي كبير يتم بصورة التدريجي وهنا تشير مجموعة من الأعمال إلى أن هذه التغييرات المهمة غالبًا ما تحدث تدريجيا وفق تعديلات صغيرة متراكمة تؤدي إلى حدوث تحول مؤسسي كبير ولعل أن هذا النمط من التحول يستدعي اهتمامًا أكبر، في هذا الصدد تركز نظرية للتغيير المؤسسي التدريجي على أن النضالات المستمرة داخل الترتيبات المؤسسية السائدة وأيضًا حولها تؤد إلى توزيع السلطة للمؤسسات، من وجهة النظر هذه ترتبط تحليلات الاستقرار والتغيير ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار المؤسسي ليس فقط بوظيفة التغذية العكسية (Feedback) ولكن للتعبئة السياسية النشطة والمستمرة دورا في ذلك إذ تجعل المؤسسات عرضة للتغيير ليس في فترات الأزمات فقط ولكن حتى في الفترات الأكثر استقرارا. (Thelen, 2010, p. 09)

على هذا المنوال اتجهت المؤسسية التاريخية في بحث كيفية استمرار الدولة وصمودها في مواجهة ما أحدثته العولمة في ظل التغيرات السابقة وما تعرض له دور الدولة من إضعاف وعوامل عدم انهيار الدول وبقاء الدولة صامدة في مواجهة هذه التحديات وتمثلت الأسباب الرئيسي في الآتي:

2-1- أن التغيرات الدولية لم تكن على من القوة لتطيح الدولة فرغم انتشار اقتصاديات السوق وبروز الشركات الدولية وقطاعات الأعمال الضخمة إلا أن الدولة مازالت تلعب دور في الحياة الاقتصادية ورغم تدخل هذه المؤسسات للضغط على الدولة في قراراتها السياسية إلا أنها مازالت الفاعل السياسي الرئيس في الداخل والخارج.

2- 2- تراجع الدولة كان ضعيف على عكس ما هو متصور باستمرار الدولة في التدخل من اجل الحماية الاجتماعية وبرز مفهوم دولة الرفاه التي تطلق حريات السوق وفي ذات الوقت تتدخل لحماية السلامة المجتمعية.

2-3- رغم التغيرات الدولية التي وضعت قيود على الدول إلا أن هذه القيود استطاعت الدول التعامل معها.

2-4- استمرار نشاط الدولة واستقلاليتها في وضع سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

لقد أبانت المدرسة المؤسسية على قوة تفسيرية لعوامل استمرارية الدولة في مواجهة التحديات والتغييرات الدولية اعتمادا على ضعف التغيرات الدولية واستمرار الدولة كفاعل رئيس واستمرارها أيضا في

ممارسة أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك (الجليل،، 2020)، وفقا لهذا المنظور نتناول موضوع تحول الدولة من زاوية التغيير المؤسسي وكيفية تفسيره من المنظور النيومؤسسي الذي تناول طبيعة التغيير المؤسسي وسرعته على وجه الخصوص وكما يؤكد ستيفن كرازنر الذي يؤكد على "ثبات" وبطء التغيير المؤسسي نظرا لطبيعة الحياة المؤسسية التي يحكمها القوانين المعمول بها والإجراءات الروتينية، موروثات السياسات بجانب التبعية للمسار(Stephan Bell.op cit.p12) الذي يقوم على نوعين من المتتاليات هما: متتاليات التعزيز الذاتي تتميز بتشكيل وإعادة إنتاج نمط مؤسسي معين على مدى زمني طويل يطلق عليها "العوائد المتزايدة" الذي يوفر النمط المؤسسي- بمجرد اعتماده - فوائد متزايدة مع استمرار العمل به، ومع مرور الوقت يصبح من الصعب تغييره أو تجاوز الخيارات المنتهجة سابقا حتى لو كانت هذه الخيارات البديلة أكثر فعالية، أما النوع الثاني "متتاليات ردود الفعل" هي سلسلة من الأحداث المرتبة والمتصلة تأتي كرد فعل لأحداث سابقة زمنيًا و كل خطوة في السلسلة "تعتمد" على الخطوات السابقة-Mahoney, 2000, pp. 508) 509)

من خلال هذا تبرز أهمية استخدام التحليل المؤسسي التاريخي لمعرفة درجة تأثير تباين الأشكال المؤسسية وترتيباتها على مخرج بعينه أو على مخرجات محددة حيث يهتم التحليل المؤسسات بالتاريخ انها بمجرد تكوينها في أي فترة تاريخية تستمر في البقاء لفترة طويلة تؤثر في العملية السياسية وفي المخرجات المرتبطة بها لفترات لا حقة (أحمد، ،2015 ، صفحة 71.) وعلى ضوء هذا يبدوا أن المنظور النيومؤسسي يمتلك قوة تفسيرية لكيفية تحول الدولة الذي يأخذ مسار مغاير تماما لمنظور الحوكمة الذي طرح تساؤلات حول إمكانية تعميمه لتحليل الدولة وإصلاحها (تحولها) في بلدان العالم الثالث ومنها البلدان العربية خصوصا أنه ظهر جراء تحولات سياسية واجتماعية و اقتصادية عرفتها الدول الغربية سنوات السبعينات والثمانينات (بروسي، المرجع نفسه، ص59) ل

فشل الوصفة النيولبيرالية في إحداث تحول جذري لمنظومة الدولة في بلدان العالم الثالث وفق نموذج الحوكمة فتح الباب أمام النظرية المؤسساتية لتقديم تفسيرات التاريخية باستخدام مفهوم" المسارات الوطنية" في التطور التاريخي للدول والأمم الذي هو جزءا أساسيا في مفهوم "التبعية للمسار" الذي يركز على آثار البدايات والأصول الأولى في التطورات اللاحقة مبينا آليات التراكم والترسب التي تحدثها الاختيارات الابتدائية والسياسات السابقة والمنظومات والقواعد المؤطرة لها والممارسات والأنماط الفكرية والسلوكية السياسية المحيطة بها، وكيفية تحولها إلى قيود مانعة للتغير مدعمة للاستمرارية ولعل أن مفهوم التبعية للمسار ظهر أول أمره في الاقتصاد وتطور استخدامه في دراسات التنمية المقارنة ثم كان في التسعينات تطور المؤسساتية التاريخية واهتماماتها بالنشأة الاجتماعية التاريخية لمنظومات العام وبالمبادئ والقيم وأنماط العمل وعلاقات القوة المميزة لها في كل بلد وانتهى أصحاب هذه المدرسة إلى القول بوجود "مسارات وطنية" متميزة يسير وفقها العمل العام في مختلف البلدان (بلحاج.، 2014، صفحة 79)

وبالتالي الاستعانة بالنظرية المؤسساتية التاريخية وبمنهجها التحليلي لتفسير كيفية تحول الدولة باعتبارها فاعل أساسي عبر مراكمتها للترتيبات وممارسات ترسخ فكرة أهمية الدولة وضرورة استمرارها، على هذا الأساس تستند هذه النظرية إلى فكرة "التبعية للمسار" (path dependency) التي تعتبر أن تحول الدولة يحدث من خلال التحول المؤسسي الذي يتم بطريقة بطيئة وتدرجية يمنع خروج الدولة عن مسار الاستمرارية والديمومة نظرا للتأثير القوي لمجموعة من العناصر التاريخية والمؤسسية التي تجعل التحول الدولة يحدث

بصورة مرحلية (شلغوم، 2018، صفحة 292) ، وهنا يلعب متغير الزمن الطويل أهمية كبيرة لأنه يسمح بمعالجة أفضل أسباب التغير ولآثارها جميعا فيكون بالتالي وصف التغير أدق وأكثر تفصيل ووضوحا، بهذا المنظور الزمني الطويل درس الباحث بول بيرسون تطورات السياسات العامة الاجتماعية الأمريكية في الثمانيات وبين شأن الأسباب الزمنية للتغيير أن هناك ثلاث عمليات طويلة الأمد ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل التغير سمها الأثر التراكمي وأثر العتبة وأثر التسلسل (بلحاج، 2017، ، صفحة 74) .

ثانيا: المنظورات الدولتية الجديدة وأنماط تحول الدولة.

1- الحوكمة ونمط التحول الديناميكي للدولة:

مع التحولات الجذرية التي شهدها العالم مع مطلع التسعينيات برزت النيوليبرالية كإتجاه نظري عملت المؤسسات المالية الدولية على ترويج لها و لاقت ترحيبا لدى الأوساط الأكاديمية ودوائر صنع القرار في البلدان الغربية واعتمدت كوصفة جاهزة لحل الأزمة التي لازمت دولة الرفاه في البلدان الغربية منذ نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين وعلى ضوئها ظهر مفهوم الحوكمة عرف تطورا في الأدبيات الغربية المهتمة بدراسة أزمة الدولة في البلدان الغربية الديمقراطية أين أعتمد هذا المفهوم كوصفة لحل مشاكل الشرعية والفعالية التي عرفتها الديمقراطيات الغربية وكإجابة ممكنة عن أزمة قابلية الحكم فيها (بروسي، المرجع نفسه ، ص63)، وبالتزامن مع ذلك شهد إقبالا كبيرا في ظل تحول مسار الدولة في البلدان النامية مع بداية التسعينيات نتيجة التحولات الحاصلة من خلال سقوط النظم الاشتراكية وتحولها إلى نظام الاقتصاد الحر وتنامي تأثيرات العولمة وتطبيق برامج التكيف الهيكلي وهي عوامل وضعتها أمام حتمية إعادة صياغة وتغيير طبيعة ووظائف ودور الدولة و في علاقاتها بالمجتمع في ضوء انسحابها من التزامات الدولة الراعية إلى الدولة الشريكة في التنمية مع أطراف أخرى أهمها القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين، تتطلب إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمواطنين تستلزم تبني إصلاحات سياسية جذرية، ووضع برنامج للتنمية المستدامة من القاعدة إلى القمة، والتركيز على مبدأ المواطنة، والانتقال من السلطوية التي ميزت أداء الدولة في الماضي إلى الديمقراطية وفتح الباب أمام تداول السلطة (كيال، 2020، صفحة 21)

إن قوة الأفكار التي جاء بها منظور الحوكمة جعلته يستخدم كإطار معياري تحليلي (تحليل الفعل العمومي وممارسة السلطة) وكإطار تحليلي (إصلاح الدولة كسياسات وبرامج) من جهة، ومن جهة ثانية جاء لإعادة النظر في هيكلة الدولة وأدوارها وآليات إدارة شؤون العامة وصنع السياسات(بروسي،المرجع نفسه،ص 59) تستلزم تسليط الضوء على تحول أنماط الدولة من الدولة المتدخلة إلى الدولة المنظمة التي تستند إلى منطق التنظيم الواسع الذي لا ينحسر في تنظيم القطاعات الاقتصادية المفتوحة للمنافسة بل يشمل إعادة النظر في المبادئ التقليدية لتنظيم الدولة ما يعني أن منطق التنظيم واسعا يشمل كافة جوانب الدولة الحديثة (Lefebvre, 1975, p. 15)بإحداث تحولات جذرية تمس بنية وأدوار الدولة بهدف دمقرطة منظومتها السياسية والاقتصادية والحد من النزعة التدخلية للدولة .

1- 1- إعادة هندسة البنية المؤسساتية وتعزيز القدرات التنظيمية للدولة:

في ظل التحولات التي تشهدها الدولة أصبحت الحوكمة بمثابة منظور جديد للدولة يسعى إلى إعادة النظر في البنية المؤسسية والتنظيمية للدولة بطرحه للأسس الجديدة تستند عليها عملية إعادة هيكلة الدولة من خلال ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة وفق منطق تسييري يشتمل على فواعل متعددين بجانب الدولة بتفعيل الحكم التشاركي مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

ويرتكز هذا النمط التسييري على أشكال وقواعد التنسيق والإبداع والتشاور والمشارة والشفافية في اتخاذ القرار والتفكير المؤسساتي الأفقي الديمقراطي، وبهذا أصبح موضوع "الحوكمة" مثل "التنظيم" الذي تربطه به روابط قوية حاضرا على المستوى الدولي وفي مضامين الخطاب السياسي على مستوى التنظيم الداخلي للدول بهدف بلورة " تصور جديد للحكم"، ومن ناحية أخرى يتلازم مصطلح الحوكمة لاستخدامه كمرادف لتبسيط الحديث عن "الحكم" بدلاً من "الحكومة" أو "السياسة" بما يسمح بتفعيلها وفق دلالات العصرنة والكفاءة (Chevallier, 2003 , p. 04)

بوصف الحوكمة قوة دافعة للإصلاح تخلق قناعات جديدة وتروج لأساليب جديدة لصنع القرار والعمل على جميع المستويات وفي جميع مجالات الحياة الاجتماعية بحجة أن التعقيد المتزايد للمشاكل يتعين حلها إلا من خلال إشراك قوى متعددة لإيجاد صيغة مرنة للتعاون بين مختلف الفاعلين المعنيين بها Ibid .p) (205، بهذا الخصوص تشدد أدبيات الحوكمة على ضرورة إصلاح الحكم والادارة الذي يرتكز على الركيزتين المتلازمتين هما: دولة كفؤة ومجتمع مدني مؤثر، وفي كل الحالات تجمع معظم الأدبيات أنه لا يمكن إصلاح جوهر الحكم وتحقيق التنمية المستدامة دون الأخذ بمبادئ الحوكمة بشكل يصبح معه إشراك المواطنين واقعا ملموسا(الهادي، 2017، صفحة 102)

ووفقا للأطر المعيارية للحوكمة التي تركز على منح القدرة للسلطة السياسية في إدارة قضايا المجتمع يضفي عليها الشرعية، من خلال فرض سيادة القانون وتفعيل المساءلة وترقية الحرية السياسية يظهر أن هذه المعايير مهمة جدا بالنسبة لمؤسسات الحكم التي تعزز كيان الدولة وتنمية المجتمع وكيفية ترشيدها (عباسي، 2009 ، صفحة 07) تؤدي إلى بلورة نموذج دولتي جديد يتجاوز ترتيبات الدولنة والهيمنة من خلال ما يلي:

1-1-1- تعزيز المشاركة وتكريس اللامركزية.
1- 1-2- خلق الكوابح والتوازنات (الفصل بين السلطات).
1-1- 3- إصلاح الجهاز الإداري الحكومي

-2- إعادة صياغة وظائف وأدوار الدولة:

يستند منظور الحوكمة إلى المنطق الأفقي الديمقراطي فالقرارات تعتمد على أساس المفاوضات والحوارات بمعنى انتقال الحكومة من لعب دور المتدخل إلى دور المسهل والمخطط والمنشط والمنظم، وأن الأهداف تحقق بالابتكار والتطوير بواسطة سلطات مستقلة عكس مفهوم الحكم الذي يقوم على المنطق الرأسي الهرمي – السلطوي (بوريش، المرجع نفسه ، ص57.) وكما يرى "برابنارد غاي بيترز" و"جون بيير" في معرض تحليلهما "الحوكمة والحكومة والدولة" أن ما يحصل هو تحول في مركزية الحكومة في الحوكمة وفي كيفية عمل الحكومة، ووفقا لهذا الترتيب الجديد يدعو هذان الباحثان إلى تقديم الأولوية التحليلية للدولة وأهميتها المستمرة على تحليل دور مؤسساتها في الحوكمة ويجادلان بأن الدولة تكيفت بما يتلاءم مع نمط حوكمة مختلف وهو نمط ذو سيادة مختلطة أو مزدوجة يستخدم الأدوات المختلفة لتنفيذ السياسة واللامركزية وعوضًا عن تقليص دور الدولة في الحوكمة من الممكن أن تجسِّد هذه التغيرات بإعادةَ تأكيد تأثير الدولة أي إن الدولة تمارس صلاحياتها بطرائق مختلفة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)

وعلى ضوء هذا يمكن حوكمة وظائف الدولة بإيجاد علاقات بين الجهات الحكومية والخاصة الربحية أو غير الربحية لكن يستحسن البدء بنشاطات السياسات الرسمية للدولة، ثم معرفة من هي الجهات الأخرى

المشاركة إلا أنه في نهاية الأمر تعتمد السياسات العامة على سلطة الدولة، بغضّ النظر عن الجهة التي تتولى فعليا وضع السياسات وتنفيذها لكن حتى بوجود دولة فاعلة تتمتع بالشرعية اللازمة لوضع السياسات العامة، من الطبيعي، بل من الضروري إشراك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في عمليات السياسات، إذ يتمتع الكثير من تلك الجهات بشرعية ملحوظة، ويستطيع أيضًا تزويد صنّاع القرار في القطاع العام بمعلومات تُساهم في تحسين جودة السياسات، كما تستطيع الدولة أيضًا اختيار الجهات الخاصة، وتجعلها تتحمل جزءًا من المسؤولية عن السياسات وتقلّل من حدّة المعارضة في المستقبل، وأخيرًا يؤدي إشراك القطاع الخاص إلى خفض تكاليف القطاع العام، والاستفادة من الموارد والخبرات الخاصة (بيترز، 2020، صفحة 24)

من الواضح أن الحوكمة تمثل تصورا جديدا لإعادة تعريف الدولة واعتمد كمرجعية لتحقيق تحول الدولة في البلدان النامية وجاء صورة عاكسة لعملية إصلاح الدولة في البلدان المتقدمة التي نجحت في إعادة تعريف الدولة وصياغة أدوارها .(Jacques Chevallier.op cit.pp210-211)، وعلى ضوء هذا تبرز مظاهر انحسار دور الدولة في جعل الدولة مجرد أداة تنظيمية تقوم بممارسة الوظائف السيادية تحتل فيه الدولة موقع المنظم أو الحكم الذي يضع قواعد وشروط مباشرة التنفيذ من جانب الأفراد والمنظمات ومن ثم فان السلطة أو السياسة هي وظيفة الدولة تباشرها عن طريق القوانين والسياسات العامة بعيدا عن سلطة إصدار القرارات والأوامر (مدوخ.، أكتوبر 2004 ، صفحة 08) مما يسمح بتنامي دور الأطراف غير الحكومية لا سيما القطاع الخاص في عمليات صنع السياسات الخاصة وتنفيذها في هذه القطاعات أين أصبح أسلوب الأوامر ليس الأسلوب المفضل في توجيه الفاعلين الجدد نحو تحقيق أهداف السياسات العامة المحددة لكل قطاع (بدران، 2020، صفحة 142) وبهذا المعنى فإن الحوكمة هي تخلي الدولة عن أداء دور المحرك الاقتصادي والابتعاد عن هذه الوظيفة قدر الإمكان وعن مجال أنشطة الإنتاج بفك الارتباط بالاقتصاد وفق حركة جوهرية تتمثل في تفكيك القطاع الاقتصادي العمومي الذي مس جميع البلدان الليبرالية قبل أن تشهده البلدان النامية التي تمر بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق (Jacques Chevallier.op cit.p211)

ولذا تكمن أهمية الحوكمة بالنسبة لعملية تحول الدولة في أنها تضع الدولة تحت المجهر من حيث وجودها، وظائفها، تطورها في ظل عولمة السوق و استحكام آلياتها و قوانينها وهو التحدي الذي أسال حبرا حول نهاية الدولة وتنبأ بحلول عهد ما بعد البنيوية الجديد ممثلا في الحوكمة الذي يستمد أفكاره من العولمة، (Defarges, 2011, p. 05) التي تعمل قواها على فرض تغيير جذري في الفكر التقليدي لوظائف الدولة ونمط إدراتها من خلال الدعو إلى الاستفادة من مبادئ وأفكار القطاع الخاص (كمبدأ التغطية بالتكلفة ، ورسوم الانتفاع، وتسعير الخدمة) أي ضرورة إدارة الدولة وفق النموذج المقاولاتي الذي تتميز به المشاريع التجارية، واستخدام معايير الكفاءة وآليات السوق الحرة كما طالب كل من "أوزبورن" و"غابلر" بوصفهما منظرين بارزين لنموذج "إعادة اختراع الحكومة" ضمن جهود إدارة بيل كلينتون لتحسين أداء الإدارة الأمريكية وهذا ما يبرز بشكل واضح المنظور النيوليبرالي كإطار فكري وأيديولوجي لتصور الحوكمة (بروسي ، المرجع نفسه، ص 66)

إن هذا التصور يستند إلى فرضية أن الفشل نابع بالأساس من التدخل القوي للدولة ولذا السبيل الأمثل لتحقيق تحول دور الدولة تكمن في إتباع أدوات تحرير السوق وخصخصة القطاع العام، من منطلق أن الفشل الاقتصادي للدولة يستدعي تحول اقتصادي يحدث القطيعة مع النظام الاقتصادي الموجه، بتبني منهجية التغيير الجذري يقوم على إجراء إصلاحات شاملة تمس مجالات الاقتصاد الكلي من خلال السياسات الهيكلية حتى التغييرات المؤسسية، في هذا الشأن أعطت النظرية النيولبيرالية في العقد الأول من التحول مفهوم لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية طبقا للنموذج النيو كلاسيكي القائم على اقتصاد السوق الذي يستند إلى سياسات توافق واشنطن التي تقوم فلسفته الإصلاحية على التغيير الجذري والسريع بانتهاج سياسات

الخوصصة والتعديل الهيكلي الذي كان شعارا أصيلا واعتمدته في قاموس الإصلاحات الاقتصادية (Kacarevic., 2016, pp. 19-20)وفقا لهذا المسوغ يمثل الحوكمة إطار منهجي ذو قيمة عالية لأنه يضع الأسس وأطر تحليلية للتحولات التي تطرأ على الدولة في هذا الإطار تزايد اهتمام الأعمال الأكاديمية بأنماط عمل الدولة التي تشهد تغيرا تماشيا مع سياق تحول الدولة من نمط الدولة المتدخلة إلى نمط الدولة المنظمة بالتركيز على التغيرات التي تطرأ في أصناف السياسات العامة: السياسات الإنتاجية والتوزيعية أو إعادة التوزيع التي تتجه إلى الأخذ بنمط السياسات التنظيمية والتأسيسية، من خلال هذا يمكن التوصل إلى نتيجة أولية مفادها أن تطور أصناف السياسات العامة لا يمكن عزله عن سياق التحولات التي شهدتها الدولة بصفة مرحلية أنتجت أشكال وأنماط مختلفة من الدولة في البلدان الغربية (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، دولة الرفاه، الدولة المنظمة).

على ضوء تحول نمط الدولة المنظمة في البلدان المتقدمة الذي حقق نجاحا كبيرا من خلال تلازم تطور أشكال الدولة مع أصناف السياسات العامة يخص البلدان الغربية أما في مناطق أخرى من العالم لابد أن الأمر يختلف من من بلد إلى آخر بحسب التاريخ الخاص بكل منها حيث نجد الدولة في العالم الثالث تعد جامعة لأشكال عدة من الدولة القائمة في العالم المتقدم ماعدا شكل دولة التنظيم (صالح بلحاج،المرجع نفسه، ص21.) ولعل أن هذا الوضع يمكن تفسيره بالأثر المؤسسي الذي خلفه مسار تطور الدولة في البلدان النامية والذي أنتج شكل هجين للدولة يعتمد سياسات عامة غير واضحة المعالم وقليلة الفعالية تصعب من تحديد تصنيف دقيق لها يتم من خلالها تنظيم الدولة وتوجيه تدخلاتها، فقد ترتب عن ذلك نموذج هجين من تدخلات الدولة لا هو بنموذج اشتراكي تمّ فيه تأميم كلي أو جزئي للاقتصاد ولأرباح القطاعات الاقتصادية لصالح مؤسسات الدولة ولا هو نموذج نيوليبرالي يعمل وفقًا لقواعد السوق الحرة المعروفة، هذا الوضع أصبح مثار جدل كبير حول طبيعة الأدوار التي تلعبها الدولة الوطنية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ون ذلك ياتييأيأتي ذلك بالتزامن مع تحولها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ومن خلاله برزت مقولة أنه لا يمكن إلغاء دور الدولة بل من الضروري إعادة تعريفه وتحديد مجالاته خصوصا أن خبرات العديد من الدول تؤكد أن اقتصاد السوق لا يعمل بكفاءة في إطار دولة قوية وليس دولة تسلطية (حسنين، 2005، صفحة 20)

في هذا السياق نلاحظ أن على الرغم من التأثير القوي للتحولات النيولبيرالية إلا أن العديد من أدبيات الدولة الحديثة تأخذ اتجاها مغايرا التي تحيلنا إلى أسئلة جوهرية تناولت مستقبل الدولة وعلى رأسها تساؤلات القاضي "روني أبراهام" (Ronny Abraham) القاضي في تقرير له بمحكمة العدل الدولية الصادر سنة 2014 هل يمكن للدولة أن تصمد أمام العولمة؟ (L'Etat peut-il survivre à la mondialisation ?) بين فيه كيف أن قدرة الدولة بمفهومها التقليدي وبخاصة الفيبري أخذت تتآكل بفعل العولمة وضغوطاتها في ظل ظهور فواعل جديدة تزاحم الدولة سلطاتها سواء في الداخل أم في الخارج، وبالتالي ما على الدولة إلا التكيف مع هذا الوضع الجديد خلص بذلك إلى طرح مقولة "الدولة من مجابهة العولمة إلى الدولة في العولمة (l'état face à la mondialisation à l'état dans la mondialisation) (Abraham, 2014, pp. 1-6)

من الواضح أن الحوكمة يعد نموذج جاهز وبديل للمنظور التقليدي للدولة (النموذج الفيبري) ورغم معقوليته ومنطقيته إلا أنه يبدوا مناسبا لكي يكون كمرجعية لتحول الدولة في البلدان الغربية، إلا أنه بالنسبة للبلدان النامية غير ذلك لأنه تطبيقه جاء في سياق التحولات المتسارعة والإصلاحات اللامدروسة التي خلفت آثار سلبية ونتائج وخيمة زادت من تعقيدات أزمة الدولة ما يجعل منظور الحوكمة غير ملائم لبلورة مسار جديد للدولة في هذه البلدان التي تحتاج لمدى زمني طويل (تجربة تاريخية) لخلق نموذج دولتي خاص بها.

2- المؤسساتية التاريخية ومسار التحول الإستاتيكي للدولة:

إن التحليل المؤسسي التاريخي يعتبر المؤسسات عادة ما لا تتغير بسرعة لأنها تقاوم التغيير وحتى إن تغيرت فتتم وفق طريقة "التبعية المسار" التي تؤدي إلى إنشاء مؤسسات تميل إلى الاستمرار على المدى الطويل وتعمل على تقيد خيارات الفاعلين في المستقبل، وبهذا المعنى فإن الدولة عصية على التحول فالحقيقة التي لا يمكن إخفائها أن الدولة تتغير ولكن طريقة تغيرها تتم بوتيرة تدرجية وبطيئة نظرا للتأثير القوي للإرث المؤسسي الذي يجعل التغيير كامنا لا ظاهرا، وفقا لهذا يجادل الباحثين بأن "الإرث" المؤسسي والسياسي يعمل على تقيد التغيير الذي لا يحدث عادة إلا على الهامش وإنما وفق التبعية المسار التي تجعل المؤسسات تميل إلى التغيير فقط بطريقة تدريجية أو تطور (Campbell, 2007, p. 04) في هذا الصدد لاحظ كل من "جيمس مارش" و" جوهان أولسن" في التجارب التي اعتمدت أسلوب الصدمة في الدفع نحو تغيير المؤسسات لم يتحقق ذلك، وهذا ما تثبته العديد من تجارب التغيير الدستوري التي تمت وفق أسلوب التغيير الجذري (العلاج بالصدمة) إلا أن نتائجه تبقى غير مؤكدة وغير معروفة (المغيربي، 1993، الصفحات 243-244) إلى جانب هذا تؤكد العديد من الأدبيات أن الدول النامية في حاجة إلى الدولة لا إلى غيابها مشيرة إلى تجربة الصين ودول أخرى حققت نجاحات نظرا لعدم أخذها بالوصفة النيولبيرالية وانصياعها إلى مؤسسات بريتون وودز، ففي حوار للخبير الاقتصادي والأستاذ في جامعة كامبريج "هايون شانج" الذي يعتبر أن الليبرالية خطرا على دول الجنوب وحتى التاريخ الاقتصادي للبلدان الغربية يظهر أنها مرت بفترات طويلة من حماية وتدخل الدولة.(بروسي، المرجع نفسه، ص 69)

وفق هذا المنظور يؤكد كل من : "تيدا سكوكبول" و"دوغلاس نورث" و"داني رودريك" -المعارضين لأفكار النيوليبرالية- أن الدولة بمؤسساتها تمكنت من مواجهة ضغوطات والتأثيرات الناجمة عن العولمة، ما يجعل من عملية تحولها تتم وفق مسار التغيير التدريجي نظرا لتأثير القيود والقواعد المؤسساتية التي تتسم بها الدولة مانعة بذلك من إحداث تحولات جذرية في بنيتها وأدوارها معتبرة في ذلك أن الإصلاحات المفروضة من الخارج تتم بطريقة التغيير الجذري مآلها الفشل، وفقا لهذا قدم رواد المؤسساتية التاريخية تصورا ناشئا للدولة ومهما بالنسبة لتفسير وفهم طبيعة التحديات المشتركة المتمثلة في بطء وتيرة التنمية وأزمة الديمقراطية، كان قويا بتأكيدهم على كيفية حدوث تحول الدولة وفق طريقتين فمنهم من أكد على استمرار سياسات ومؤسسات الدولة الراسخة بينما يعتبره آخرون انه هذا يحدث من خلال تحديد أدوارها ومهامها الجديدة (Jonah D. Levy, 2014, p. 14) وما يؤكد صحة افتراضات هذه النظرية المهتمة بعوامل استمرار الدولة في مواجهة التحديات والتغيرات الدولية اعتمادا على ضعف التغيرات الدولية واستمرار الدولة كفاعل رئيس واستمرار الدول في ممارسة أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك (عبد الجليل ، المرجع نفسه، ص 05)

1-2- إعادة إنتاج المؤسسات (*INSTITUTIONAL REPRODUCTION*) :

تشير أدبيات التحليل المؤسسي التاريخي أن إنشاء مؤسسات تميل إلى الاستمرار وفق آليات تعمل على ترسيخ أطرها بطريقة تدرجية وتظهر فعاليتها في المدى البعيد معتبرة أن تأثير ثقل الماضي وشدة قيوده وصعوبة الخروج منه فالعيوب والاختلالات ظاهرة والبدائل موجودة لكن التغيير صعب، وهنا لا يمكن إغفال فكرة مفادها وهي قدرة مؤسسات القائمة على إنتاج ذاتها ومنع حدوث تحول الدولة وعدم قابلية ترتيباتها التقليدية الراسخة في التناغم والانسجام مع الإطار المعياري للحوكمة، وهنا تؤكد الدراسات التي تناولت التغيير المؤسسي على الآثار القوية للموروث في هذا الصدد يشير التاريخ السياسي للدولة أن الإطار المؤسساتي والسياسي مصمم ومصاغ من أجل استمرارية هذا المسار لكن مع إجراء بعض التعديلات المؤسساتية لمعالجة المشاكل المترتبة عن القواعد القائمة والمترسخة. (Bourich, 2018, p. 72)

في هذا الإطار تشير نظرية التبعية للمسار (*Path Dependancy*) إلى عدم إغفال ظاهرة الجمود المؤسسي (*institutional inertia*) التي غالبا ما تكون مؤثرة على أداء المؤسسات القائمة بالنظر إلى الآليات التي تشتغل بها في هذا الصدد تعد نظرية التبعية للمسار ذات أهمية كبيرة في أبحاث بناء الدولة التي تشير إلى حقيقة مفادها أن قدرة المؤسسات على البقاء، وهنا تفيدنا هذه النظرية في تقديمها لتفسيرات قوية حول ظاهرة الاستمرارية التاريخية التي تولدها مؤسسات الدولة طيلة عقود من الزمن خلقت خلالها موروثا مؤسسيا يصعب التخلص منه واصبح يشكل مسارا تاريخيا تطورت عليه المؤسسات بوتيرة بطيئة تراكمية ومتدرجة رسخت لأسس وهياكل تعيق تحول الدولة في مدة زمنية قصيرة وإنما بحاجة إلى مسار تاريخي طويل لبلورة الصيغة النهائية للدولة .

من المفيد التذكير بأن استمرار الإرث مؤسسي يشكل طيلة عقود من الزمن قواعد وإجراءات وأداء روتيني تجعل الفاعلين في المؤسسات البيروقراطية والسياسية يعملون على اتباع المسار الذي سلكته هذه المنظومة في السابق معززة بذلك نشوء ظاهرة التبعية للمسار التي تمنع حدوث تغييرات ملموسة في هياكل القوة التي تمثلها بيروقراطية الدولة التي خلقت وضعا عاما يشجع على العودة إلى الخيارات المنتهجة سابقا قبل التحول النيوليبرالي والتي تعد من منظور نظرية التبعية للمسار" ممارسات ومؤسسات "ناجحة" تاريخيا "يعاد إنتاجها" ويتم تكييفها مع الأوضاع الجديدة تزود المؤسسات القائمة بمقومات البقاء والاستمرار تشكل تحديا كبيرا أمام تحول الدولة.

وما يؤكد هذه الافتراضات هو فشل تجربة التحول التي خاضتها الدول النامية تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية (الوصفة النيوليبرالية) فرغم التأثير القوي لسياق التحول الديمقراطي وسياسات التعديل الهيكلي إلا أن نتائجه كانت مغايرة تماما حيث تم إعادة إنتاج النظم السلطوية وتقويتها في البلدان النامية بشكليات جديدة مفرزة بذلك مفارقة مفادها بروز تحالفات جديدة تساعد على منع حدوث تغيير جوهري في الطابع السلطوي للدولة نظرا لسيادة المنطق التقليدي للحكم وترسخ "نزعة الدولنة" داخل مؤسساتها يجعل تحول الدولة ينطوي على مصاعب وتعقيدات كثيرة تمنع تحولها نحو الحوكمة.

في هذا الصدد تشير حالة إصلاح القطاع العام في الوطن العربي الذي تعود أصل علله الحالية ليس إلى جذوره الاستعمارية فقط بل ايضا إلى فترة توسع جهاز الدولة بين ثلاثينيات القرن الماضي وستينياته، وهي فترة استقلال البلدان العربية التي أصبحت تُعرف فيما بعد باسم الجمهوريات العربية مثل مصر وسورية وتونس حافظت الأنظمة التي تطوّرت خلال تلك الفترة في هذه المجموعة من الدول على دور مركزي للدولة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فاعتمد النظام الاقتصادي على فكرة الإحلال محلّ الواردات، وعلى دور مركزي للشركات الحكومية وقايض العقد الاجتماعي الذي تشكّل خلال تلك الفترة الحقوق الاقتصادية بالحقوق السياسية، وتبعًا لذلك أصبحت البيروقراطية العربية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمؤسسة الحاكمة من أجل وجودها ذاته، حتى بعد إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي التي بدأت تنتشر في جميع أنحاء المنطقة العربية تقريبًا، بدءًا من النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي (عبد المنعم، 2020، الصفحات 40-41)

إن هذه الوضعية نجد لها تفسيرا في نموذج تحليل تغير الأنظمة لـ "جيمس ماهوني" أين تعمل المؤسسات القائمة على كبح موجة التغيير وهذا ما يكشفه في دراسته لكيفية تغيير النظام التي تحدث وفق طريقة "التبعية للمسار" التي تجعل اختيارات الفاعلين الرئيسيين خلال الفترات المفصلية تتجه إلى تكوين مؤسسات لها خصائص إعادة الإنتاج الذاتي وهذه المؤسسات مهمة للتطور السياسي اللاحق لأن استمرارها

ينتج سلسلة من ردود الفعل وردود الفعل العكسية المؤدية إلى خلق مخرجات أساسية للنظام **(James Mahoney. Op cit.pp 111-112)**

2- 2- تغير المؤسسات تدريجيا(*Gradual Institutional Change*):

وفقا للمنظور المؤسسي يتم النظر إلى تحول الدولة من زاوية التغير المؤسسي الذي لا يحدث بصفة ثورية نظرا لجمود المؤسسات وتجذر ممارساتها وأطرها القانونية والإجرائية (القواعد الرسمية) بجانب التأثير القوي للعوائق والقيود والممارسات غير الرسمية ممثلة في: القواعد المحلية والأعراف الاجتماعية وتقاليد العمل...إلخ، تعمل على كبح ومقاومة عملية إصلاح السياسات وتجعلها صعبة ومعقدة، تبرز من خلالها تجليات وآثار التبعية للمسار الناجمة عن الترتيبات والقيود المؤسساتية المترتبة عن ظاهرة "جمود وثبات المؤسسات" نظرا لترسخ التجربة التاريخية للدولة وهي بحسب دوغلاس نورث تولد آليات المردود المتزايد(*Incresing returns*) الذي يشير إلى ظهور الأساليب الجديدة الناجعة لكن لا يعني بالضرورة اعتمادها، وبمعنى آخر عدم ضرورة الأخذ بالحلول الجديدة والثورية وعدم ترك القديمة، وبالتالي عملية إنشاء وتحويل المؤسسات تتحدد من خلال كيفية تفاعل عناصر الاستمرارية والتغير وتأثيرات ثقل الماضي المشكلة لعوامل تشجع على استمرارية المؤسسات وتقييدها لعملية التغيير والإصلاح (Jalloh., 2011, p. 47).

استنادا إلى هذا نسلط الضوء على كيفية تحول الدولة يتطلب توظيف النظرية المؤسساتية التاريخية التي تمتلك قوة تفسيرية لفهم مجريات هذه العملية التي ترى أن عملية تحول الدولة تتم بطريقة تدرجية بطيئة تستغرق وقتا طويلا تمنع حدوث تحولات جذرية وقطيعة مع تجربتها تاريخية وهذا ما تؤكده موجة التحولات المؤسسية الكبيرة التي مست مؤسسات الدول النامية طيلة الثلاثين عاما الماضية التي لم يكن بوسعها تغيير المؤسسات القائمة بطريقة سريعة، رغم المساعي والجهود الرامية إلى ذلك إلا أنها لم تحدث تحولات مهمة بل تم تحييدها نظر لعدم قابلية المؤسسات للتحول كليا ما يجعل عملية التغيير المؤسسي تسير بوتيرة بطيئة وتزيد من احتمالية بقاء واستمرار المؤسسات القائمة، في هذا الصدد خلص خبراء صندوق النقد الدولي الذين انكبوا على دراسة التحولات الاقتصادية والسياسية الجذرية الواسعة النطاق وقاموا برصد التحولات السياسية الحاصلة في 68 بلدا والتحولات الاقتصادية في 65 بلدا، وتوصلوا من خلال ذلك إلى نتيجة مفادها أن 20٪ فقط من هذه البلدان حظيت بفرصة نجاح تجربة التحول المؤسسي خلال عقد من الزمن أما التجارب المتبقية فعرفت تحولات نادرة و ضئيلة (Lall, 2005, pp. 148-174)

على ضوء هذا يهتم التحليل المؤسسي بتتبع عملية تحول الدولة تبعا لطبيعة التغير الذي يطرأ على المؤسسات الذي يحدث وفقا لمسار تطورها التاريخي مانعا بذلك التغيير الجذري ولها وإحداث القطيعة مع التجربة التاريخية للدولة، وبالتالي تحول الدولة يحتاج لصيرورة تاريخية لبلورة دولة مكتملة النضج والتكوين من حيث مؤسساتها وتقاليدها ونظمها، بمعنى أن استكمال بناء الدولة يتطلب انتهاج مسار تاريخي طويل لبلورة نموذج جديد للدولة وفق منطق تسلسل المراحل الذي يسمح بإنضاج مؤسسات الحكم وترسيخها من دون التعجل بإجراء التغييرات الجذرية. (فؤاد، 2004، الصفحات 221-222)

بهذا الخصوص تعامل المؤسسون التاريخيون مع مشكلة التغيير المؤسسي ووفقا لتقاليدهم النظرية شددوا على حدوث الاستمرارية على التغيير، لكن ما يلفت الانتباه هنا أن بعض المؤسساتيون التاريخيون يقرون بحدوث تحولات مهمة في للمؤسسات وفق ما أسموه "بالفترات الحرجة" التي يتم خلالها رفع أو تخفيف القيود المعتادة على العمل وهنا يتم ربط تفسيرات التغيير بأنها تتيح الفرص للعملاء التاريخيين لتغيير مسار التنمية تفرض حدوث تحول الدولة ولكن بوتيرة تدرجية تارة وتارة أخرى بطريقة سريعة وجذرية، ومن الجدير بالذكر أيضا أن الاتجاهات النظرية الثلاثة للمؤسساتية تقدم إجابات لما يقوي المؤسسات بمرور الزمن إضافة

إلى الحالات التي تؤدي فيها الصدمات أو التحولات الخارجية إلى إحداث تغيير مؤسسي يوفر فرص وعوامل مواتية لحدوث تحول للدولة ويمكن أن يحدث وفق طريقتين :

2-2-1- الطريقة الأولى:

يبدو أن تحول الدولة يحدث بشكل شائع بطريقة التبعية للمسار (path-dependence)، وهذه طريقة يمكن أن تؤثر من خلالها خصائص الدولة تشكيل تحولاتها اللاحقة يشير الاعتماد على المسار إلى أن التحولات الدراماتيكية خلال المنعطفات الحرجة تتبعها عادة فترات ممتدة من إعادة الإنتاج واستقرار طويل الأمد نسبيًا كما أشار إليه بول بيرسون لا ينكر أن الدول تتحول من خلال التبعية للمسار لكنه يدعي أن هذه التغييرات مبنية على البنية الموجودة مسبقًا بطرق لا تغيرها جذريًا (Huber, 2014, p. 10) وهذا ما يؤكده جيمس ماهوني أن كيفية التغيير تحدده طبيعة تنظيم جهاز الدولة لاسيما تنظيم الجيش الذي يجعل النظام قادرا على التحمل ومقاومة التغيير(Thelen.opcit.p7)

2-2-2- الطريقة الثانية:

تحدد هياكل الدولة القائمة أيضًا تحولات الدولة من خلال توسطها في تأثير العوامل المحلية والدولية تحدد الخصائص ذاتها للدول كيفية تعامل الجهات الحكومية مع ضغوط التغيير، وعلى هذا المنوال قد تتحول الدولة التي لها سمات معينة بطرق مختلفة عن الدول ذات السمات الأخرى، وهذا الطريقة من التحول بحجة إلى أن تحول الدولة يتسم بحلقات قوية ومفرغة بجانب الخصائص الموجودة مسبقًا التي تحدد ما إذا كانت تحولات الدولة تتبع هذا النمط أو ذاك (Huber. op cit.p11.) في هذا الإطار يحيلنا مفهوم إنشاء وتغيير المؤسسات(CCI) إلى الأسباب المؤدية إلى تغير المؤسسات الذي يعكس جزئيا النوايا الأولية للفاعلين فيها والذين يريدون تأسيسه أو تعديله وفق عملية المأسسة أو الإصلاح التي تفرضها ظروف ناتجة عن مجموعة من العوامل الهيكلية والظرفية المترتبة عن فترات الأزمة خلال (وصول تحالف جديد إلى السلطة، أو الوعي بالمصالح المشتركة من قبل مجموعة من الفاعلين، الاعتراف بفشل الإصلاح السابق تبني التشريعات فوق الوطنية) توفر ظروف وفرص مواتية لحدوث الإصلاح الذي هو يمثل إحدى الآليات المؤسسية لإدارة الأزمة (Vigour, 2010, p. 193) في خضم هذا التحول يحتل الإصلاح المؤسساتي أولوية قصوى باعتباره الصيغة التي تسمح للدولة بتحقيق التحول نحو الأفضل وبالتالي إرتباط الإصلاح المؤسساتي بمسار تحول الدولة يجعلها القاطرة التي تقود جميع الإصلاحات التي يفترض أن تؤدي إلى عقلنة الدولة وبجعل سياساتها العامة نابعة من سلطة عامة تتسم بالشرعية والتنظيم الجيد والكفاءة والديناميكية وتعبئة مختلف الفعاليات لضمان التنفيذ الجيد للسياسات العامة . (Bourich. Op.cit.p72)

إن هذا التصور يعكس حجم التعقيدات التي تشوب عملية الدولة ما يتطلب ذلك الاستعانة بـ"النظرية المؤسساتية" التي تسمح بتسليط الضوء على العوامل التي تجعل الدولة يحكمها الاستمرار أحيانا ويمسها التغيير أحيانا أخرى وفقا للبعد الزمني الذي لا يقودنا إلى تفسير قوة استمرارية الدولة فحسب وإنما على أثره في سياساتها العامة، وهنا يقودنا مفهوم التبعية للمسار إلى تتبع وتفسير كيفية إحداث تحول الدولة منطلقا من افتراض مفاده أن التغيرات المتتالية للمؤسسات تتم في سياق التسلسل الزمني الذي يحدد كيفية تطورها المستقبلي، وهنا قد تؤدي التحولات التدريجية على المدى الطويل إلى وضع تؤدي فيه حتى الأحداث الصغيرة إلى عمليات ثورية - غير عنيفة نسبيًا – وإحداث تحولات جذرية في الدولة(Huber,.op cit. P21) ، من المفيد التذكير مرة أخرى أن رواد المؤسساتية التاريخية لا ينفون حدوث التغيير المؤسسي لكنه يحدث بصفة كامنة وتدرجية يستغرق وقتا طويلا لبروزه فهذا التغيير لا يحدث بصورة فجائية وثورية وإنما من خلال التصحيح

التدريجي لمسار تطور المؤسسات، وبالتالي صعوبة تحول الدولة تكمن في أنه يحدث ضمن إطار مؤسسي منظم ومهيكل لا يسمح بحدوثه بطريقة ثورية وسريعة .

قد تبدو المؤسساتية أفضل في تفسير الجمود المؤسسي وليس حلقات التغيير القضية الأساسية هي كيفية تفسير التغييرات السريعة لذلك فهناك حالات يُتوقع أن تشوبها تغييرات ديناميكية متسارعة تدفع إلى تجاوز حدود التفسير المؤسسي(Stephan Bell, op cit.p 12) زيادة على هذا يشير مصطلح "التغيير المؤسسي" إلى نمط أضيق إلى حد ما من تحولات الدولة أكثر من تغيير النظام، ومن الأمثلة الدالة على ذلك إعادة تنظيم الهياكل الإدارية أو الحكومية، مثل نقل المسؤوليات بين الفروع الثلاثة للحكومة، ونظرا لاتساع نطاق مصطلح "مؤسسة" تؤثر التحولات من هذا النوع على قدرة التدخل أو في علاقات القوة بين النخب السياسية والطبقات الاجتماعية المختلفة، وبالتالي لا يمكن استنتاج قوة تحولات الدولة من تشمل مجموعة بسيطة من الإصلاحات المؤسسية التي قد لا تمثل أكثر من تعديلات غير منسجمة للقواعد المؤسسية الرسمية أو تمثل تحولات ضخمة لكل جهاز الدولة من جهة أخرى . (Huber,.op cit. P21)

II. نتائج الدراسة

من خلال النقاش النظري الدائر بين الليبرالية الجديدة والمؤسساتية يتضح أن تحول الدولة هي عملية صعبة ومعقدة لارتباطها بعوامل داخلية تتمثل في الأطر المؤسسية للدولة وخارجية ممثلة التي تخلق ترسبات وتراكمات تعمل على إبطاء وتيرة أو إعاقة هذا التحول، وتكمن صعوبة إصلاح السياسات العامة في القيود التاريخية التي ولدتها التجربة التاريخية التي أنتجت أطر وهياكل مؤسسية راسخة ومتجذرة تمنع حدوث إصلاحات عميقة. بجانب العوامل الخارجية التي تمثلها الضغوطات الدولية خاصة منها فرض نموذج الحوكمة الذي تعتبره المؤسسات المالية الدولية وقوى العولمة نموذج ملائما وإطار مرجعي لإحداث تحول الدولة ، تأسيسا على هذا نقوم بتتبع فرضيات الدراسة تم من خلالها التوصل إلى النتائج التالية :

لقد كان لمنظور الحوكمة تأثير كبير على منظومة الدولة إلا أنه لم يؤد إلى إحداث تحول نموذجي في الدولة ورغم التأثير القوي للتحولات الكبرى والجذرية التي شهدها العالم مع مطلع عقد التسعينيات إلا أنها لم تؤد إلى زعزعة الأركان المؤسسية للدولة حيث أخفق منظور الحوكمة في بلورة نموذج دولتي جديد بحيث فشلت الوصفة النيوليبرالية في إحداث القطيعة مع تقاليد الدولة الوطنية التي أبانت على قدرتها في الصمود أمام التحولات الجذرية الكبرى التي فرضتها العولمة ونظام اقتصاد السوق، وحقق نتائج عكسية وغير متوقعة تتمثل في إعادة إنتاج منظومة الدولة القائمة وفق شكليات جديدة وقد أثبتت هذه التحولات على أن إرساء الديمقراطية وتنظيم حركية السوق بحاجة إلى وجود الدولة، وبالتالي أفكار الحوكمة لم تشكل إطارا ملائما لتسهيل عملية تحول الدولة بل ساهم في تزايد تحديات هذا التحول على ضوء هذا نصل إلى حقيقة أولية مفادها أن منظومة الدولة لا تقبل التغيير الجذري والإصلاحات الثورية لأن نتائجها غير مضمونة أفرزت تفرز تعقيدات وسلبيات جديدة تؤدي إلى تعميق أزمة الدولة.

إن قوة ورسوخ الإطار المؤسسي للدولة لا يؤدي دائما إلى بلورة نموذج دولتي حيث في حالة عدم حدوث تغير مؤسسي خلال الظروف الحرجة من المرجح ان يؤدي ذلك إلى الدخول في مسار إعادة الإنتاج المؤسسي نتيجة التأثر القوي لآليات التغذية العكسية (Feedback) وآليات التبعية للمسار التي تشكل قيود مانعة لحدوث للتحول الجذري السريع ويجعل عملية تحول الدولة صعبة ومعقدة تحتاج لوقت طويل لأحداثه، وعلى هذا المنوال من المحتمل أن يأخذ تحول الدولة أحد المسارين تبعا لدرجة التأثير السلبي أو الإيجابي لظاهرة "التبعية للمسار والتي تحدد المسار الذي تأخذه عملية تحول الدولة فبالنسبة للآثار السلبية لظاهرة التبعية للمسار(Path Dependence) تكون سببا في عدم حدوث تغيير مؤسسي حقيقي مما يؤدي إلى بلورة

مسار إعادة الاستمرارية وإنتاج المؤسسات القائمة(Institutional Reproduction)، اما بالنسبة للآثار الإيجابية فتنشأ عندما يحدث التغير المؤسسي حقيقي (Institutional Change) يوفر ظروف مواتية لبلورة مسار التحول التدريجي يفضي مع مرور حقبة زمنية طويلة نسبيا إلى بلورة صيغة نهائية للدولة ، تجدر الإشارة أن هذين المسارين مرتبطين بحدوث مراحل مفصلية أو ظروف الاستثنائية توفر فرص لحدوث التغيير المؤسسي الذي تكتنفه صعوبات وتعقيدات نظرا للتأثير لضغوطات التغيير مقابل مقاومة وصمود المنظومة المؤسسية للدولة أمامها وهنا غالبا ما تعمل على الجمع بين جوانب الإستمرارية والتغيير.

III. خاتمة:

على ضوء النقاش النيوليبرالي النيومؤسسي يتضح أن الدولة لا تقبل التغييرات الجذرية والفجائية الرامية إلى إحداث للقطيعة مع تجربتها بسهولة، تأسيسا على هذا نستنتج أن منظور الحوكمة لا يمكن أن يكون إطارا مرجعيا ومعياريا يصلح لكافة الدول، وبالتالي يمكن القول أن تحول الدولة ليس مجرد تمرين لبناء القدرات أو إتباع "أفضل الممارسات" الناجحة في بلدان أخرى باستنساخ تجربة البلدان الغربية التي أنتجت أزمة هيكلية واختلالات بنيوية ووظيفية في البلدان النامية التي أصبحت تشكل تحديات ومعيقات كامنة لمسار تحول الدولة حيث فشل منظور الحوكمة في بلورة نموذج دولتي جديد لأن منطقه مبني أساسا على عملية استنساخ نموذج الدولة المستوردة المعتمد إبان مرحلة التأسيس للدولة الوطنية في البلدان النامية أنتج طيلة عقود من الزمن تجربة وطنية خالصة (مسار وطني) كما خلق موروث مؤسسي أصبح في الوقت الحالي يشكل سندا قويا للدولة الوطنية في مواجهة الضغوطات الداخلية والخارجية إلا أنه يشكل عوائق وتحديات أمام تحولها.

ولذلك فإن بلورة الصيغة النهائية في البلدان النامية تستلزم خوض تجربة ذاتية طويلة لبلورة نموذج جديد للدولة يتناغم وخصوصياتها المحلية، هذا ما يدفعنا إلى القول بأن بلورة مسار تحول الدولة يشترط حدوث تغيير مؤسسي من الداخل مع عدم التسريع من وتيرة التحول فهذه العملية ليست سباقا للخيول بل بحاجة إلى استكمال بنائها بصورة طبيعية بقطع مسار تاريخي لتصحيح اختلالاتها البنيوية والوظيفية على النحو الذي يسمح بضبط حدود وموجة التحولات الجارية لإرساء دولة قابلة للحياة (Etat Viable).

الإحالات والمراجع :

- احمد بدران. (يناير ، 2020). ، السياسات التنظيمية لقطاعات الاتصالات في المنطقة العربية في فترة ما بعد التحرير الاقتصادي : تجارب عربية مختارة. مجلة سياسات عربية(العدد42).
- ب غاي بيترز. (يناير، 2020). دراسات السياسات العامة: الأسس الأكاديمية والأهمية العملية. مجلة سياسات عربية(العدد 02).
- بلال شحيطة و جومانا كيال. (2020). صنع السياسات العامة في دول الخليج العربي. تأليف سرور طالي، الأمن المجتمعي والجماعي في الوطن العربي (الصفحات 11-32). طرابلس (لبنان) : مركز جيل للبحث العلمي .
- توفيق إبراهيم حسنين. (2005). النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها (الإصدار ط1). (مركز دراسات الوحدة العربية، المحرر) بيروت .
- حسن الحاج علي أحمد. (،2015). أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربيّة، (الإصدار ط1). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- دعاء عبد الله محمد عبد الجليل، (16 مارس، 2020). الاتجاهات المتغيرة لدراسة الدولة. تاريخ الاسترداد 12 جانفي، 2022، من ملتقى الباحثين السياسين العرب: **https://arabprf.com/?p=2805** .
- رضوان بروسي. (2013). ، من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد رؤية نقدية . المجلة العربية للعلوم السياسية،(العدد 38).
- رياض بوريش. (2017). الديمقراطية والحكم الراشد. العلمة(الجزائر): منشورات الوطن اليوم.
- سلوى الشعراوي جمعة. (2003). تحليل السياسات العامة في الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات واستشارات السياسات العامة جامعة القاهرة.
- صاف ماجدة، عتيقة مدوخ. (أكتوبر 2004). الاتجاهات الحديثة لتدخل الدولة. الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة (صفحة 08). سطيف: جامعة سطيف.
- صالح بلحاج. (جوان، 2017،). مسالة التغير في السياسات العامة. (، جامعة الجزائر3، المحرر) المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد01 (العدد02).
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (22 جانفي، 2020). الدولة: نظريات وقضايا. تاريخ الاسترداد 12 01، 2022، من **https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/The-State-Theories-and-Issues.aspx**
- صالح بلحاج. (2015). تحليل السياسات العامة (الديناميكيات والمعارف الاساسية) . الجزائر: دار بن مرابط.
- صالح بلحاج. (جوان، 2014). مفهوم التبعية للمسلك وحالة الإصلاحات بالجزائر. (جامعة ورقلة، المحرر) مجلة دفاتر السياسة والقانون(العدد11).
- عادل عباسي. (2009). الترشيد كآلية لتفعيل الأداء التنموي للسياسات العامة، . مداخلة ألقيت بملتقى الوطني حول السياسات العامة . جامعة سعيدة(الجزائر) .
- عبد الغفار رشاد القصبي. (2007). مناهج البحث في علم السياسة (الإصدار ط2). القاهرة: جامعة القاهرة.
- عبد الله ثناء فؤاد. (2004). آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- قوي بوحنية. (2016). حوكمة التنمية المستدامة، الجزائر: دار الحديث.
- محمد آمين بن جيلالي. (2014). دينامية التجديد الإبستمولوجي لمفهوم الدولة وفق السياسة المقارنة. مجلة أكاديمية، المجلد01(العدد02)، الصفحات **243-233**.
- محمد زاهي بشير المغيربي. (1993). السياسة المقارنة إطار نظري. بنغازي(ليبيا): منشورات قار يونس جامعة بنغازي.
- محمد عبد الهادي. (2017). انعكاس الحوكمة على مشاركة المواطنين في المحليات. مجلة الديمقراطية(العدد65).
- محمد علاء عبد المنعم. (يناير، 2020). تقديم: أبحاث الإدارة العامة وعلاقتها بالسياسات العامة. مجلة سياسات عربية(العدد 42).
- مركز رؤيا للبحوث والدراسات، (29 سبتمبر، 2017). مفهوم المؤسسية. تاريخ الاسترداد 09 جانفي، 2022، من رؤيا للبحوث والدراسات: **http://ruyaa.cc/Page/860**/
- مسعود البلي. (2016). حوكمة السياسات العامة، دراسة تحليلية من منظور الشبكية والشراكة للحكم الجيد. مجلة الباحث الأكاديمية، العدد 08.
نعيم شلغوم. (جويلية، 2018). الإتجاهات الجديدة في تحليل مفهوم الدولة - المؤسساتية الجديدة نموذجا-. (جامعة باتنة 01، المحرر) المجلة الجزائرية للأمن الإنساني.

-Abraham, R. (2014, fevrier 12). L'Etat peut-il survivre à la mondialisation ? conférence du conseil d'état.12 février 2014. Consulté le janvier 10, 2022, sur https://www.conseil-etat.fr/: https://www.conseil-etat.fr/actualites/colloques-seminaires-et-conferences/l-etat-peut-il-survivre-a-la-mondialisation

-Ante, A. (2008). State Building and Development (Two sides of the same coin ?). Vienna, (Austiria): Vienna university.

-Bel, S. (2002). "Institutionalism old and New" . Consulté le janvier 12, 2022, sur https://espace.library.uq.edu.au/: http://espace.library.uq.edu.au/eserv/UQ:9699/Institutionalism, pdf.

-Bourich, R. (2018). . (2018, mars). La construction du cadre institutionnel face au processus de démocratisation et de développement. . Revue Dialogue Méditerranée, VOLUME 02(NO 01).

-Boutaleb, K. (2010, Novembre 24). www.codesria.org. Consulté le janvier 10, 2022, sur Problématique du développement et réforme de l'etat en afrique:analyse du cas de l'algerie Récupéré: https://codesria.org/IMG/pdf/3-_Kouider.pdf

-Campbell, J. L. (2007, August). Oxford University Press. Consulté le decembre 25, 2021, sur The Oxford Handbook of Comparative Institutional Analysis: . "Institutional Reproduction And Change". (Copenhagen : College and International Center for Business and Politics .(August 2007) available on: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.465.1572&rep=rep1&type=pdf .

- Campbell., J. L. (s.d.). Récupéré sur . "Institutional Reproduction And Change". (Copenhagen : College and International Center for Business and Politics .(August 2007) available on: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.465.1572&rep=rep1&type=pdf

- Chevallier, J. (2003). LA GOUVERNANCE, UN NOUVEAU PARADIGME ÉTATIQUE?.. (E. n. d'administration, Éd.) Revue française d'administration publique »(No105-106).

- Chevallier, J. (2003). LA GOUVERNANCE, UN NOUVEAU PARADIGME ÉTATIQUE? (.. E. d'administration, Éd.) "Revue française d'administration publique "(No105-106).

- Defarges, P. M. (2011). La Gouvernance. paris: Presses Universitaires de France.

- Huber, L. L. (2014). Introduction Transformations of the State. Bremen: UK: The University of Bremen's .

-Jalloh., M. (2011). Effondrement et Reconstruction de l'Etat : la continuité de la formation de l'Etat sierraleonais. Thèse pour le Doctorat en Science politique. (U. Bordeaux., Éd.) Bordeaux, bordeauxx, france: Institute d'études politiques de Bordeaux.

-Jonah D. Levy, S. L. (2014). Changing Perspectives on the State. (B. T. Bremen's, Éd.) The Oxford Handbook of Transformations of the state.

-Kacarevic., I. (2016, october 16). Les politiques économiques dans les pays émergents d'Europe. Belgrade: Université de Belgrade.

-Lall, S. (2005). Développement institutionnel. Perspectives de l'économie mondiale.. Washington, DC (U.S.A.): Fonds monétaire international,.

- Lefebvre, H. (1975). L'État dans le monde moderne. L'Homme et la société(37-38).

- Mahoney, J. (2000, Aug). "Path Dependence in Historical Sociology". Theory and Society, Vol 29(no. 4), pp. 507-548.

- Thelen, J. M. (2010). Explaining Institutional Change: Ambiguity, Agency, and Power. Cambridge University Press.

- Thelen, J. M. (. 2010). .A Theory of Gradual Institutional Change. Cambridge University Press.

- Vigour, T. D. (2010). création et changement institutionnels. Dans (Dictionnaire des politiques publiques). paris: les presses Science PO.